

المناطق الصناعية السورية تنشُد تعزيز البنية الكهربائية

مطالب بإنشاء محطة تحويل كهربائي بحماة لخفض تكاليف العمل والإنتاج

ألقت أزمة قطاع الكهرباء المزمنة التي تعانيها سوريا بظلال قاتمة على نشاط المناطق الصناعية، حيث يفرض نقص آليات استخراج الطاقة وقدم معدات التحويل ضغوطاً على العمل ما يزيد في كلفة الإنتاج، الأمر الذي دفع للمطالبة بتحسين البنية التحتية لتأمين العمل.

دمشق - طالب عمال المنطقة الصناعية بحماة الحكومة بتدخل عاجل لتعزيز البنية التحتية الكهربائية وتحسين مصادر استخراج الطاقة الكهربائية لضمان حسن سير الشركات التي تؤمن إنتاج المواد الغذائية والكيماوية والمعدنية، ما يسلط النظر على فائتورة أضرار الحرب على قطاع الطاقة في البلد.

تعد المنطقة الصناعية في حماة محركاً اقتصادياً بارزاً تضم عدداً من المنشآت الصناعية والحرفية على مساحة 7 هكتارات وتستقطب أكثر من ستة آلاف عامل كما تسهم في تنمية الإنتاج المحلي ودعم الاقتصاد المحلي. ونسبت وكالة الإنشاء السورية (سانا) لعدد من الصناعيين قولهم إن "المنطقة تحتاج إلى دعم بنيتها التحتية وخاصة تحسين مصادر استخراج الطاقة الكهربائية لتأمين استمرارية العمل والإنتاج".

وتحدث عدد من المواطنين عن تأثر الخدمات المقدمة في المنطقة الصناعية سلباً بالتقنين الكهربائي والذي ينعكس تأخيراً في إنجازهم لأعمالهم ما يربط جهوداً ونفقات إضافية وخاصة لإبقاء الريف، متمنين من الجهات المعنية بدعم واقع المنطقة الصناعية وتغطيتها بالكهرباء اللازمة في فترة النهار.

وأشار أحمد اليوسف مدير كهرباء محافظة حماة إلى أن المنطقة الصناعية في مدينة حماة تغذى عبر خط معفى من التقنين من الساعة 9 إلى 3 ظهراً ليستثنى للصناعيين والحرفيين القيام بأعمالهم.

ويتم تطبيق نظام التقنين بعد هذه الفترة كما يتم تنفيذ تعليمات وزارة الكهرباء بقطع الكهرباء من الخمس حتى الأحد عن المنطقة الصناعية والتي تشمل كل المناطق الصناعية، أما قطع الكهرباء المتكرر عن المنطقة فهو ناتج عن التحميل الزائد والاستخدام الكبير. وحول الإجراءات القادمة لفت اليوسف إلى "أنه يتم التنسيق حالياً مع مجلس مدينة حماة وغرفة صناعة حماة لتأمين مستلزمات الطاقة الكهربائية من

كابلات ومحولات لتغذية توسع المنطقة الصناعية، وقد تم تسديد ما قيمته 15 في المئة من مجمل تكلفة المشروع ونحن بانتظار استكمال باقي المبلغ للمباشرة في عمليات تركيب المستلزمات وتغذية المنطقة الصناعية".

وتسلط هذه الإشكالية الضوء على كلفة فاتورة الحرب على قطاع الطاقة في البلد، حيث تضررت شبكة إمدادات الكهرباء بشكل كبير خلال سنوات الحرب التي جعلت المواطنين يعيشون مشاكل بالإضافة إلى معاناتهم من نقص الغذاء والدواء وشح السيولة النقدية في الأسواق والتراجع التاريخي لقيمة الليرة.

وكانت الحكومة قد كشفت قبل فترة عن تفاصيل الدمار الشامل الذي لحق بالحقول والمنشآت النفطية طيلة أكثر من 9 سنوات من الحرب، وما لذلك من آثار على توفير إمدادات الكهرباء

في الخبز والوقود والكهرباء والدواء. وقال رئيس الوزراء عبدالله حمدوك بينما كان يدشن البرنامج في ضاحية الكلاكلة على الأطراف الجنوبية للعاصمة الخرطوم "هذا البرنامج مصمم لمعالجة معاش الناس... هو تلبية لمعالجة هذه الضائقة".

وأقر حمدوك بالبدائية البيئية للبرنامج لكنه ناشد الناس التحلي بالصبر. ويقول المسؤولون إن صعوبات لوجستية في تسجيل العائلات ساهمت في التأخيرات.

وقال رئيس الوزراء "نطمح أن يعم كل ولايات السودان". واتخذت الحكومة إجراءات للحد من ارتفاعات الأسعار عقب خفض قيمة العملة، لكن المساعدة النقدية تستهدف تخفيف وقع أي تضخم جديد.

وقال "نجتهد لأن لا تحدث هذه الزيادات، لكن لو حدثت فالأسر ستكون عندها الآن مبالغ ودخول إضافية تستطيع أن تواجه بها هذه الزيادات".

وتابع "تريد أن نحولها إلى برنامج منجز. تشجع الناس. الأموال التي تأتيهم يجمعونها لينجزوا بها مشاريع إنتاجية صغيرة".

وكان السودان قد بدأ إجراءات خفض قيمة العملة في محاولة لكبح انتعاشها في السوق السوداء وتلبية لشروط المانحين لاستكمال برنامج مساعدات للسكان والحصول على إعفاء من الدين. وإثر القرار بيوم واحد تباطأت التعاملات بشدة في السوق السوداء، وباع البعض الدولار في البنوك لأول مرة منذ سنوات بعد يوم من خفض السلطات قيمة العملة بأكثر من 85 في



موارد قليلة تحتاج الدعم



إصلاحات غير هيكلية لا تغير واقع القطاع

بريف دمشق العام الماضي في انقطاع التيار الكهربائي عن أنحاء سوريا، في حادث قالت دمشق إنه "عمل إرهابي".

ويعد هذا الانفجار الأحدث ضمن سلسلة اعتداءات استهدفت في السنوات الأخيرة إمدادات أو مرافق حيوية بينها أنابيب غاز ومنشآت نفطية بحرية أو محطات توليد للكهرباء، وهي قطاعات استنزفتها سنوات الحرب الدامية. وانخفضت تلبية الطلب على الكهرباء إلى مستويات غير مسبوقة، حيث تشير بيانات رسمية إلى بلوغه أقل من 27 في المئة بسبب محدودية مادة الفول والغاز بعد أن كان عند مستوى 97 في المئة قبل النزاع.

وكان إنتاج محطات توليد الكهرباء في سوريا يبلغ نحو 8 آلاف ميغاواط يومياً قبل اندلاع الأزمة، وكانت تمتلك فائضاً من إنتاج الكهرباء تقوم بتصديره

للسكان في مناطق سيطرة النظام. وتشهد مناطق سيطرة الحكومة السورية منذ سنوات أزمة محروقات حادة وساعات تقنين طويلة بسبب عدم توفر الفول والغاز اللازمين لتشغيل محطات التوليد، ما انعكس بشكل كبير على السكان.

ويؤكد محللون أن سنوات الحرب استنزفت قطاعي الطاقة والكهرباء مع خروج أبرز حقول النفط والغاز عن سيطرة النظام السوري وتعرض محطات التوليد لاعتداءات أو تضررها خلال المعارك.

ولكن يبدو أن عدة عوامل أخرى أثرت على تأمين إمدادات الكهرباء بشكل مستقر، حيث تحول العقوبات الاقتصادية المفروضة على سوريا دون وصول بواخر النفط بانتظام.

وتلقى القطاع ضربة جديدة حينما تسبب انفجار خط غاز رئيسي

في مدينة حماة تغذى عبر خط معفى من التقنين من الساعة 9 إلى 3 ظهراً ليستثنى للصناعيين والحرفيين القيام بأعمالهم.

ويتم تطبيق نظام التقنين بعد هذه الفترة كما يتم تنفيذ تعليمات وزارة الكهرباء بقطع الكهرباء من الخمس حتى الأحد عن المنطقة الصناعية والتي تشمل كل المناطق الصناعية، أما قطع الكهرباء المتكرر عن المنطقة فهو ناتج عن التحميل الزائد والاستخدام الكبير. وحول الإجراءات القادمة لفت اليوسف إلى "أنه يتم التنسيق حالياً مع مجلس مدينة حماة وغرفة صناعة حماة لتأمين مستلزمات الطاقة الكهربائية من

المئة في مسعى لتجاوز الأزمة الاقتصادية والحصول على إعفاء دولي من الدين. ويلعب توحيد السعر الرسمي وسعر السوق السوداء دوراً محورياً في الخطة. وأي مؤشر على أن السوق الموازية التي تستخدمها معظم الشركات لا تزال تستحوذ على نصيب الأسد من تجارة العملة الصعبة قد يقوض السياسة.

وقال متعاملون في السوق السوداء إنهم ينتظرون ليروا كيف سيكون رد فعل البنوك وما إذا كانت الحكومة ستتدخل في السوق لوقف انخفاض الجنيه السوداني أم أنها ستستخذ إجراءات صارمة ضد انشطتها.

وأشاد المانحون ومن بينهم الولايات المتحدة بالخطوة "الشجاعة" التي طالبوا بها من أجل تمكين السودان من تخفيف عبء الديون بما يتماشى مع برنامج صندوق النقد الدولي. وقال متحدث باسم البنك الدولي في واشنطن "هذا تطور إيجابي لشعب السودان".

وفي وقت سابق أشار البنك المركزي في بيان إلى أنه فرض قيوداً على حركة العملات الأجنبية عبر السماح للمسافرين إلى خارج البلاد بحمل مبلغ ألف دولار فقط. وأوضح مسؤولون أن خطوات اتخذت من أجل تحقيق انسياب السلع الإستراتيجية والحد من استيراد السلع غير الضرورية قبيل خفض قيمة العملة.

وقال متعاملون في السوق السوداء إنهم ينتظرون ليروا كيف سيكون رد فعل البنوك وما إذا كانت الحكومة ستتدخل في السوق لوقف انخفاض الجنيه السوداني أم أنها ستستخذ إجراءات صارمة ضد انشطتها.

وقال متعاملون في السوق السوداء إنهم ينتظرون ليروا كيف سيكون رد فعل البنوك وما إذا كانت الحكومة ستتدخل في السوق لوقف انخفاض الجنيه السوداني أم أنها ستستخذ إجراءات صارمة ضد انشطتها.

وقال متعاملون في السوق السوداء إنهم ينتظرون ليروا كيف سيكون رد فعل البنوك وما إذا كانت الحكومة ستتدخل في السوق لوقف انخفاض الجنيه السوداني أم أنها ستستخذ إجراءات صارمة ضد انشطتها.

وقال متعاملون في السوق السوداء إنهم ينتظرون ليروا كيف سيكون رد فعل البنوك وما إذا كانت الحكومة ستتدخل في السوق لوقف انخفاض الجنيه السوداني أم أنها ستستخذ إجراءات صارمة ضد انشطتها.

وقال متعاملون في السوق السوداء إنهم ينتظرون ليروا كيف سيكون رد فعل البنوك وما إذا كانت الحكومة ستتدخل في السوق لوقف انخفاض الجنيه السوداني أم أنها ستستخذ إجراءات صارمة ضد انشطتها.

ارتباك سياسة البنك المركزي يعمق تهاوي الليرة التركية

بالليرة التركية 200 نقطة أساس، قائلًا إن التحرك سيحسن فعالية النحول. وبلغت الليرة التركية أدنى مستوياتها مقابل الدولار خلال الأسابيع الثلاثة الأخيرة، لتظل تتعرض لضغوط بعد أن دافعت الحكومة عن سياسات وزير المالية السابق.

وكانت سياسة صهر أردوغان الاقتصادية والمالية قد واجهت انتقادات مستمرة من قبل المعارضة التركية، حيث تعالت الأصوات التي تنهيه بالفشل في تحسين الوضع الاقتصادي التركي.

أنقرة - واصلت الليرة التركية، الخميس، تراجعها لليوم الرابع على التوالي، وسط تكهنات بأن البنك المركزي سيتوقف عن رفع أسعار الفائدة بشكل مباشر وسيعود إلى تدابير التشديد المبهمة التي سبق أن تسببت في إرباك المستثمرين.

ويرى مراقبون أن تصريحات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الأخيرة ودفاعه عن خيارات وزير المالية الأسبق وصهره بيرات البيروقراطي غدت تهاوي الليرة وأشاعت مخاوف المستثمرين من سياسات البنك المركزي.

وتراجع سعر صرف الليرة بنسبة 0.5 في المئة إلى 7.1 ليرة لكل دولار عند الساعة الحادية عشرة صباحاً في إسطنبول، ليصل إجمالي التراجعات هذا الأسبوع إلى 3 في المئة.

وقال متعاملون إن خسائر الليرة هذا الأسبوع أطلق شرارتها دفاع أردوغان عن البيروقراطي الذي تزامنت فترة توليه منصبه مع انخفاض حاد في العملة. كما استنفدت احتياطات البنك المركزي من النقد الأجنبي بشدة بسبب سياسة البنوك الحكومية ببيع 130 مليار دولار من العملة الأمريكية لدعم الليرة.

وتسارعت وتيرة التراجع بعدما شدد البنك المركزي السيوولة باستخدام أدوات متطلبات الاحتياطي، ما زاد المخاوف بشأن تعرض السلطة النقدية إلى ضغوط حتى لا ترتفع تكاليف الاقتراض.

وفي ظل الضعف، رفع البنك المركزي نسبة الاحتياطي الإلزامي للودائع



عبدالله حمدوك هذا البرنامج مصمم خصيصاً لمعالجة معاشات الناس

استخدام أدوات هامشية لمعالجة مشكل ارتفاع التضخم يثير مخاوف المستثمرين

وسبق أن اعترف أردوغان بأن بلاده قد تواجه مشكلات اقتصادية، لكنه يعمل دوماً على تبرئة نفسه وصهره من أي مسؤولية في ما وصل إليه حال الاقتصاد.

وحصر أردوغان المشاكل والأخطاء في محافظ البنك المركزي السابق، بقوله إن سوء الإدارة دفع إلى الانهيار السابق والحالي، من دون أن يمتلك جرة الاعتراف بأخطائه، وأن سياساته الاقتصادية التي توصف بأنها بعيدة عن الموضوعية ومنطق الأسواق هي التي أدت إلى الانهيار والركود.

في الخبز والوقود والكهرباء والدواء. وقال رئيس الوزراء عبدالله حمدوك بينما كان يدشن البرنامج في ضاحية الكلاكلة على الأطراف الجنوبية للعاصمة الخرطوم "هذا البرنامج مصمم لمعالجة معاش الناس... هو تلبية لمعالجة هذه الضائقة".

وأقر حمدوك بالبدائية البيئية للبرنامج لكنه ناشد الناس التحلي بالصبر. ويقول المسؤولون إن صعوبات لوجستية في تسجيل العائلات ساهمت في التأخيرات.

وقال رئيس الوزراء "نطمح أن يعم كل ولايات السودان". واتخذت الحكومة إجراءات للحد من ارتفاعات الأسعار عقب خفض قيمة العملة، لكن المساعدة النقدية تستهدف تخفيف وقع أي تضخم جديد.

وقال "نجتهد لأن لا تحدث هذه الزيادات، لكن لو حدثت فالأسر ستكون عندها الآن مبالغ ودخول إضافية تستطيع أن تواجه بها هذه الزيادات".

وتابع "تريد أن نحولها إلى برنامج منجز. تشجع الناس. الأموال التي تأتيهم يجمعونها لينجزوا بها مشاريع إنتاجية صغيرة".

وكان السودان قد بدأ إجراءات خفض قيمة العملة في محاولة لكبح انتعاشها في السوق السوداء وتلبية لشروط المانحين لاستكمال برنامج مساعدات للسكان والحصول على إعفاء من الدين. وإثر القرار بيوم واحد تباطأت التعاملات بشدة في السوق السوداء، وباع البعض الدولار في البنوك لأول مرة منذ سنوات بعد يوم من خفض السلطات قيمة العملة بأكثر من 85 في